المحاضرة (1): IFRS-1 تطبيق معايير الإبلاغ المالي لأول مرة

أهداف المحاضرة:

بعد إكمال المحاضرة الثانية على الطالب فهم ما يلي:

- ✓ التعرف على الاجراءات التي جاء بها المعيار IFRS1.
- ✓ الإطلاع على البيانات المالية الأولى التي جاء بها المعيار IFRS1 للمنشأة
 - ✓ معرفة متطلبات المعيار IFRS1.

نظرة عامة

المعيار الدوليIFRS-1 تطبيق معايير الإبلاغ المالي لأول مرة، ينص على الإجراءات التي يجب أن تتبعها المنشأة عند تطبيق المعايير الدولية لأول مرة لتحضير بياناتها المالية لأغراض عامة. توفر إعفاءات محدودة من الشرط العام للامتثال لكل المعايير الدولية IFRS المعمول بها في نهاية الفترة الأولى التي تقوم المنشأة بتقديم المعلومة المالية بموجب المعايير الدولية IFRS.

ينطبق المعيار الدولي IFRS-1 على الكيانات التي يجب أن تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS-1. كانت بداية انطلاق لأول بيانات مالية IFRS التي أعدتها العديد من المنشات والتي التزمت بتطبيق المعايير IFRS في عام 2011. ويمثل هذا المعيار أيضًا الإطار المحاسبي الذي سيتم تطبيقه جميع الوحدات في المستقبل عند اعتمادها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. القاعدة العامة للتطبيق الأول هي التطبيق بأثر رجعي. ومع ذلك ، يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS1 على عدد من الإعفاءات الإختيارية والاستثناءات الإلزامية التي تسمح أو تتطلب معالجة أخرى لأنواع معينة من المعاملات.

البيانات المالية الأولىIFRS للمنشأة هي البيانات المالية السنوية الأولى التي تشير فيها المنشأة إلى أنها قد اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي\$IFRS ، و ذلك من خلال بيان الامتثال الصريح وغير المقيد للمعايير الدولية IFRS الدولية للإبلاغ المالي المدرجة في هذه البيانات المالية. البيانات المالية المتوافقة مع المعايير الدولية لابلاغ المثال:

- قدمت أحدث بياناتها المالية السابقة:
- وفقًا للأحكام الوطنية التي تتعارض مع المعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS من جميع جوانبها
- وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من جميع جوانبها، باستثناء أن البيانات المالية لم تتضمن بيان صريح وغير مشروط للامتثال للمعايير IFRS.
 - من خلال تضمين إعلان صريح عن الامتثال لبعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS فقط
- وفقًا للأحكام الوطنية غير المتوافقة مع المعايير IFRS، من خلال تطبيق معايير دولية معينة للمعالجة المحاسبة عن البنود التي لا يوجد بها حكم وطني، أو
 - وفقاً للأحكام الوطنِية، عن طريق تسوية مبالغ معينة مع المبالغ المحددة بموجب المعايير IFRS.
- * إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية IFRS للأغراض الداخلية فقط، دون إتاحتها لأصحاب الكيان أو المستخدمين الخارجيين الأخرين.
- * إعداد حزمة من المعلومات المالية وفقًا للمعايير الدولية IFRS لأغراض الدمج دون إعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية.
 - لم تقدم القوائم المالية للفترات السابقة.
- وفقًا للمعيار الدولي IFRS1 ، يجب أن تشرح المنشأة تأثير الانتقال من المعايير المحاسبية السابقة إلى المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية: على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المعروضة.